OPEN ACCES
Proceeding of International Conference on Islamic Studies
Vol. 7 No. 1 (2025)
ISSN: 2621-5640 (p), 2621-0495 (e)
https://proceedingincisst.arraayah.ac.id/

Applications of Economic Waqf in the Existing Legal Frameworks in Malaysia: Opportunities, Challenges, and Future Outlook

تطبيقات الوقف الاقتصادي في الأطر القانونية القائمة في ماليزيا: الفرص والتحديات والمستقبل

Nurul Akma Mohamed[1], Hamidi Abdul Ghani[2], Mujiburrahman Muhammad Saleh[3], Suraini Saufi[4]
[1,2,3,4] Kolej Universiti Islam Antarabangsa Sultan Ismail Petra, Malaysia
E-Mail: nurulakma@kias.edu.my[1]; al_humaidi011@yahoo.com[2];
mujiburrahmanmohdsaleh@gmail.com[3]; suraini@kias.edu.my[4]

Submission: 23-11-2024	*Revised: 24-01-2025*	*Accepted: 20-02-2025*	*Published: 28-02-2025*

ملخص البحث

أجريت هذه الدراسة للبحث عن تطبيقات الوقف الاقتصادي في ماليزيا من منظور الشريعة والإطار القانوني الحالي، وكذلك لإبراز الفرص والتحديات واقتراحات التحسين للمستقبل من أجل تعزيز نظام إدارة الوقف على المستوى المحلي. وفي السياق الحالي، لا تزال القضايا المتعلقة بالوقف تعاني من قيود مختلفة مثل انخفاض مستوى فهم المجتمع، ونقاط الضعف في إدارة أصول الوقف، والتناقضات القانونية بين الولايات في ماليزيا. لذلك، تركز هذه الدراسة على تنفيذ الوقف الاقتصادي من خلال دراسة آراء أصحاب المصلحة الذين يتكونون من المؤسسات ومديري الأوقاف. وبالإضافة إلى ذلك، تحلل هذه الدراسة أيضًا نماذج الوقف الاقتصادي التي تم تنفيذها بنجاح وفقًا للإطار القانوني القائم كمؤشرات لفعالية التنفيذ. ومن المتوقع أن تقدم نتائج هذه الدراسة مساهمة كبيرة لصانعي السياسات ومؤسسات إدارة الأوقاف في صياغة استراتيجيات وسياسات أكثر فعالية وتتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية من أجل تعزيز دور الوقف في تنمية الاقتصاد الإسلامي خصوصا في ماليزيا.

الكلمات المفتاحية: الوقف الاقتصادي، الشريعة، الإطار القانوني، ماليزيا.

Abstrak

Kajian ini dijalankan untuk meneliti pelaksanaan wakaf ekonomi di Malaysia menurut perspektif Syariah dan kerangka perundangan sedia ada, serta mengenal pasti peluang, cabaran dan cadangan penambahbaikan untuk masa depan bagi memantapkan sistem pengurusan wakaf di peringkat tempatan. Dalam konteks semasa, isu-isu berkaitan wakaf masih dibelenggu oleh pelbagai kekangan seperti tahap kefahaman masyarakat yang rendah, kelemahan dalam pengurusan aset wakaf, dan ketidakseragaman perundangan antara negeri-negeri di Malaysia. Justeru, kajian ini memfokuskan kepada pelaksanaan

© 2025 by the authors; This is an Open Access article distributed under the terms of the Creative Commons Attribution- ShareAlike 4.0 International License. (https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/), which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, provided the original work is properly cited.

wakaf ekonomi dengan meneliti pandangan pemegang taruh yang terdiri daripada pihak berautoriti dan pentadbir wakaf. Di samping itu, kajian ini turut menganalisis model-model wakaf ekonomi yang telah berjaya dilaksanakan mengikut kerangka perundangan sedia ada sebagai indikator kepada keberkesanan pelaksanaan tersebut. Dapatan kajian ini diharap dapat memberikan sumbangan yang signifikan kepada penggubal dasar dan institusi pengurusan wakaf dalam merangka strategi dan dasar yang lebih efektif serta selari dengan prinsip-prinsip Syariah demi memperkasa peranan wakaf dalam pembangunan ekonomi Islam, khususnya di Malaysia.

Kata Kunci: Wakaf Ekonomi, Syariah, Perundangan, Malaysia

Abstract

This study was conducted to examine the implementation of economic waqf in Malaysia from the perspective of Shariah and the existing legal framework, as well as to identify opportunities, challenges and suggestions for improvement to strengthen the waqf management system at the local level. In the current context, waqf-related issues are still plagued by various constraints such as low levels of community understanding, weaknesses in the management of waqf assets, and legal inconsistencies between states in Malaysia. Therefore, this study focuses on the implementation of economic waqf by examining the views of stakeholders consisting of authorities and waqf administrators. In addition, this study also analyzes economic waqf models that have been successfully implemented in accordance with the existing legal framework as indicators of the effectiveness of the implementation. The findings of this study are expected to make a significant contribution to policymakers and waqf management institutions in formulating strategies and policies that are more effective and in line with Shariah principles in order to strengthen the role of waqf in the development of the Islamic economy in Malaysia.

Keyword: *Economic Waqf, Shariah, legal framework, Malaysia*

المقدمة

الوقف من الأدوات المالية الإسلامية يجب دراسته وتطويره كمؤسسة مالية إسلامية قادرة على تحسين اقتصاد المجتمع، والوقف أيضًا أحد الموارد المالية في سياسة مالية للبلاد في الإسلام. ولكن ينظر غالبية المسلمين اليوم إلى أبعاد الوقف من زاوية محدودة للغاية للممارسات الدينية فقط، مثل الوقف لبناء المساجد والأكواخ ومراكز التحفيظ والمقابر (محمد سحر الدين بن شكراني، محمد سيف الزمزوري نور، جمال علي، 2019). ولا ينكر أن استعداد المتبرعين على الوقف للأغراض المذكورة أعلاه لها أهميتها الخاصة، لكنها لا تستطيع بناء القوة لمواصلة التنافس وإعطاء تأثير أكثر شمولية للمجتمع الإسلامي. فإدارة المساجد والمدارس ومراكز التحفيظ والمقابر تحتاج إلى التمويل المستمر لضمان استمرارية هذه المؤسسات في أداء دورها في المجتمع. فبدون تمويل أو أموال كافية لا يمكن لهذه المؤسسات أن تعمل بشكل جيد، والأسوأ من ذلك إذا أدت إلى ضياع أصول الوقف المتاحة (سوراييني صوفي وغيرها، 2021).

فمن ناحية العبادة، يرى الفقهاء أن ممارسة الوقف على أنه تحبيس الأصل وتسبيل المنفعة على بر أو قربة لها هدفان أساسيان، هما: أولاً، المساهمة في رعاية المجتمع؛ وثانياً، احتساب الأجر المستمر من الله سبحانه وتعالى. فعلى الرغم من أن المساهمة الوقفية ليست واجبة على المسلمين، إلا أنها شكل من أشكال الإخلاص لله تعالى الذي يتم

تشجيعه، فالواقف بماله سيحصل على الأجر المستمر حتى بعد الموت. ويجب أن تكون أصول الوقف في حالة جيدة لأن الغرض الرئيسي من الوقف هو التقرب إلى الله سبحانه وتعالى ووتسبيل المنفعة للناس للاستفادة منها. فقد قال الله عز وجل في سورة آل عمران: 92:

﴿ لَن تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ ۚ وَمَا تُنفِقُوا مِن شَيْءٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ ﴾

أما من ناحية أخرى، فالوقف هو نظام مالي يشجع المسلمين على المساهمة بجزء من ممتلكاتهم لأغراض تنمية المجتمع مثل بناء المساجد والمستشفيات والعيادات الصحية والإقامة المؤقتة والتعاونيات والمكتبات وما إلى ذلك. أوضح العلماء في كتب الفقه أشكالًا مختلفة من أموال الوقف، بما في ذلك الأموال المنقولة وغير المنقولة، والأراضي والمباني، وأوقاف الأفراد والجماعات والحكام، بل إن هناك أشكالًا من أنواع الوقف غير محددة لإعطاء صورة عن مقدار الأموال التي يمكن وقفها (محمود سعدون، 1998).

وبالإضافة إلى ذلك، يعمل الوقف أيضًا كمحرك اقتصادي للأمة من خلال بناء المدارس والجامعات ومراكز التدريب وما إلى ذلك والتي يمكن للمسلمين استخدامها لنشر العلم والمعرفة. والدليل على ذلك تجربة الوقف في تنمية اقتصاد الأمة في مصر وتركيا والمملكة العربية السعودية والكويت وغيرها. فعلى سبيل المثال، تأسست جامعة الأزهر في مصر وتديرها هيئة وقفية وطنية، وتمكنت من النمو والبقاء لفترة طويلة حتى يومنا هذا (محمد سحر الدين بن شكراني، محمد سيف الزمزوري نور، جمال علي، 2003). وبالمثل تأسست جامعة دار السلام جونتور في إندونيسيا؛ كما نجحت وزارة الأوقاف في تركيا التي تأسست عام 1983 في إدارة 37917 وقفًا، تتكون من 4400 مسجد، و 500 سكن طلابي، و 453 مكانًا تجاريًا، و 150 فندقًا، و 5348 متجرًا، و 2254 مسكنًا، و 24809 أصول أخرى (مولانا، ياسفين، 2018).

ومن الناحية الاجتماعية، يستخدم دخل الوقف لمساعدة الفقراء والمسافرين. وتهدف قضية وقف الأراضي لسيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه في خيبر إلى توفير الرعاية لأولئك الذين يحتاجون إلى المساعدة. وينطبق الشيء نفسه على بئر الرومة التي وهبها سيدنا عثمان بن عفان رضي الله عنه للذين يحتاجون إلى المياه في المدينة المنورة (أسماء عبد الرحمن، 2009). كما تم استخدام الدخل من الوقف لتحرير العبيد وتربية الأيتام وتوفير المياه للقرى؛ كما أنها تستخدم لرعاية الحيوانات والطيور وإصلاح ضفاف الأنهار وتوفير التحصينات الدفاعية (حميدي عبد الغني، 2013).

وفي ماليزيا، تم وضع إدارة وتنظيم الوقف تحت إشراف المجلس الديني الإسلامي لكل ولاية و هو يعتبر الوصي الوحيد لجميع ممتلكات الوقف في ماليزيا، تم تحديد ذلك عبر القانون في كل ولاية. ففي ولاية سيلانجور مثلا، تنص المادة 89 من قانون إدارة الدين الإسلامي (ولاية سيلانجور) لعام (2003) على أن "المجلس يصبح الوصي الوحيد

على الوقف والنذور والصناديق الاستئمانية" (أسماء عبد الرحمن، 2009).

وقد أثار محمود سعيدون أوانج عثمان (1998) في مقالته بعنوان "الوقف من منظور الشريعة الإسلامية وممارساته ومشكلاته في ماليزيا" العديد من المشاكل في إدارة الوقف بما في ذلك عدم وجود أحكام قانونية تتعلق بالاختصاص الممنوح للطرف المسؤول، والإجراءات القانونية ضد المتسلل لممتلكات الوقف، ومطالبات ورثة الوقف غير القابلين للتحويل، ونقص الموظفين، وقلة فهم المجتمع عن ممارسة الوقف الفعلية، وسجلات ممتلكات الوقف غير المكتملة، والإجراءات غير المعقولة بشأن الإيجار (أحمد إبراهيم وآخرون، 1998).

وبما أن إدارة الوقف تقع ضمن اختصاص كل ولاية، فبالطبع أن طريقة إدارتها للوقف تختلف أيضًا وفقًا لإطار التشريع واللوائح الخاصة بكل ولاية. وتؤثر هذه الأنماط المختلفة على الفوائد المتولدة من أصول الوقف للتنمية الاقتصادية للأمة. وللمساعدة في إدارة وتنظيم الوقف على المستوى الوطني، أنشأت حكومة ماليزيا إدارة الوقف والزكاة والحج (جوهر) في عام 2004 التي تهدف إلى تنسيق إدارة ممتلكات الوقف والزكاة والمال والحج في جميع أنحاء البلاد بطريقة أكثر تنظيمًا ومنهجية وفعالية (التقرير السنوي لجوهر، 2007).

وقد أشار محمد سحر الدين بن شكراني ومحمد سيف الزمزوري نور وجمال علي (2019) إلى أن القضايا الرئيسية التي تعيق التطبيق الفعال للوقف في التنمية الاقتصادية في ماليزيا هي مشاكل التفسير والاختلافات في وجهات النظر بين علماء الإسلام حول كيفية تطوير أصول الوقف. أما القضية الثانية هي الإشكالية القانونية، والثالثة هي الإشكالية الإدارية لبيت المال. ولن تتمكن مؤسسات الوقف في ماليزيا أن تلعب دورها في تطوير اقتصاد الأمة إلا إذا كان لدى المجتمع فهم أوضح وأوسع لتفسير استخدام الأراضي الوقفية وأهداف الوقف عبادة وتشريعا. وتقترح هذه الدراسة عدة أمور منها إزالة المعوقات القانونية إما من خلال النقاش والتوافق بين الولايات لتوحيد الشؤون الدينية دون إدخال تعديلات على القانون الحالي أو من خلال توصيات مجلس الملوك بحيث يكون هناك مواءمة للقوانين تحت سلطة الحاكم أو السلطان.

بناءً على المشكلات التي أثارها الباحثون السابقون، لا تزال القضايا المتعلقة بتطوير الممتلكات الوقفية، وخاصة تلك المتعلقة بالوقف الاقتصادي، والجوانب القانونية لها، تعتبر ضرورية للدراسة لتقديم مقترحات يمكن تطبيقها من قبل مختلف الأطراف لضمان أن يكون لفوائد الوقف تأثير إيجابي وأمثل لتعزيز اقتصاد الأمة.

فهذه الدراسة أجريت لتسليط الضوء على طرق تطبيق الوقف الاقتصادي على وجه خاص من خلال الإطار القانوني الحالي واستعراض آراء أصحاب المصلحة في تطبيقه والقضايا المتعلقة به. والوقف الاقتصادي في هذه الدراسة يمكن تعريفه بالوقف الذي يتم فيه استخدام فوائد أصول الوقف لتوليد أرباح مادية لصالح الأمة تنميةً من خلال مختلف القطاعات، مثل الزراعة والأعمال التجارة والضيافة والإسكان والعقارات والاستثمار وغيرها (نورالأكما محمد

وغيرها، 2021).

وتناقش هذه الدراسة عن تطبيقات الوقف الاقتصادي من قبل مؤسسات إدارة الوقف في ماليزيا مثل مؤسسة وقف النور في جوهور، وشركة الوقف بينانج، والمجلس الديني الإسلامي في نيجري سمبيلان، والمجلس الديني الإسلامي بولاية قدح، ومجلس الشؤون الإسلامية والتقاليد الملايوية بولاية كلنتن. ومن المتوقع أن تحلل هذه الدراسة جوانب تنمية الأوقاف الاقتصادية وفقاً لتشريعات كل ولاية، من حيث الفرص والتحديات والمقترحات للمستقبل .

منهج البحث

هذه الدراسة هي دراسة نوعية حيث يتم جمع بيانات البحث من خلال مقابلات شبه منظمة. وقد أجريت المقابلات مع المؤسسات الوقفية في ماليزيا للتعرف على تطبيقات الوقف الاقتصادي من حيث الإدارة ونماذج الوقف وتشريعات الوقف والقضايا والتحديات التي تواجهها المؤسسات الوقفية في الخطة التنفيذية لتنمية الوقف، وكذلك الإجراءات التي اتخذتها المؤسسات الوقفية في حل هذه المشكلات. وقد شارك في هذه المقابلة سبعة أطراف ومؤسسات على النحو التالي:

1. الرئيس التنفيذي لمؤسسة الوقف الماليزية، ومدير قسم التسويق والشركات في مؤسسة الوقف الماليزية
2. الرئيس التنفيذي لوقف النور بولاية جوهور، والمدير العام والضابط الأقدم لوقف النور
3. ضباط شعبة الوقف بإدارة الوقف والزكاة والحج (جوهر)
4. رئيس شعبة الأوقاف في المجلس الديني الإسلامي بولاية قدح
5. مدير دائرة الأوقاف ورئيس مساعد مدير دائرة الأوقاف في المجلس الديني الإسلامي في نيجري سمبيلان
6. الرئيس التنفيذي لشركة الوقف بينانج (شركة ذات مسؤولية محدودة تابعة للمجلس الديني الإسلامي لولاية بينانج)
7. مسؤولة الأوقاف في وحدة إدارة المشاريع التابعة لمجلس الشؤون الإسلامية والتقاليد الملايوية بولاية كلنتن

أما بالنسبة لأسئلة المقابلة ففيها أربعة محاور ، في كل محور لها أسئلة فرعية تتعلق بالمؤسسة المراد مقابلتهم. وتلك المحاور الأربعة هي كيفية تنفيذ الوقف أو إدارته؛ وكيفية استخدام الأرباح أو توزيعها؛ والقوانين المستخدمة ؛ والمشاكل والتحديات التي تواجهها إدارة الوقف. وتم إجراء المقابلات حسب المؤسسة والقطاع المخصص لكل منها كما في الجدول التالي:

الجدول ١. جدول لمؤسسات وقطاعات المقابلة

المؤسسة	القطاع

شعبة الوقف بإدارة الوقف والزكاة والحج (جوهر)	الأعمال التجارية والإسكان والصحة والضيافة
المجلس الديني الإسلامي بولاية قدح	الزراعة والإسكان
المجلس الديني الإسلامي لولاية بينانج	والإسكان والضيافة
مؤسسة الوقف الماليزية بكوالا لمبور	الصحة والضيافة
المجلس الديني الإسلامي في نيجري سمبيلان	الضيافة
وقف النور بجوهور	الصحة
مجلس الشؤون الإسلامية والتقاليد الملايوية بولاية كلنتن	القوانين والتشريعات القائمة

المصدر: نتائج المقابلة البحثية

النتائج والمناقشة

أ. الإطار القانوني للوقف في ماليزيا

يعمل نظام الوقف في ماليزيا في إطار ثلاثة أنواع من القوانين، وهي الشريعة، وقانون إدارة الدين الإسلامي بالولاية وقانون الوقف الحكومي.

فالأساس التشريعي للوقف ترجع إلى آيات القرآن الكريم التي تنص بشكل عام على فضائل الصدقة والإنفاق في سبيل الله كما ذكر في سورة آل عمران: 92 سابقا. أما الحديث النبوي ففي الصحيحين عن ابن عمر رضي الله عنهما: أَصَابَ عُمَرُ أَرْضًا بِخَيْبَرَ، فأتَى النبيَّ صَلَّى اللَّهُ عليه وسلَّمَ يَسْتَأْمِرُهُ فِيهَا، فَقالَ: يا رَسولَ اللهِ، إنِّي أَصَبْتُ أَرْضًا بخَيْبَرَ، لَمْ أُصِبْ مَالًا قَطُّ هو أَنْفَسُ عِندِي منه، فَما تَأْمُرُنِي بهِ؟ قالَ: إنْ شِئْتَ حَبَسْتَ أَصْلَهَا، وَتَصَدَّقْتَ بهَا، قالَ: فَتَصَدَّقَ بهَا عُمَرُ، أنَّهُ لا يُبَاعُ أَصْلُهَا، وَلَا يُبْتَاعُ، وَلَا يُورَثُ، وَلَا يُوهَبُ، قالَ: فَتَصَدَّقَ عُمَرُ في الفُقَرَاءِ، وفي القُرْبَى، وفي الرِّقَابِ، وفي سَبيلِ اللهِ، وَابْنِ السَّبِيلِ، وَالضَّيْفِ، لا جُنَاحَ علَى مَن وَلِيَهَا أَنْ يَأْكُلَ منها بالمَعروفِ، أَوْ يُطْعِمَ صَدِيقًا غيرَ مُتَمَوِّلٍ فِيهِ. (رواه البخاري ومسلم).

ووفقًا للسجلات التاريخية، تم تنفيذ الوقف الأول في الإسلام من قبل الرسول صلى الله عليه وسلم نفسه من خلال بناء مسجد قباء، ثم تلاه بناء المسجد النبوي في المدينة المنورة. ويعد بناء أقدم مسجدين في التاريخ الإسلامي من خلال هذه الطريقة الوقفية مهمًا جدًا في تنمية المجتمع وأثبتت فعاليته كمركز إداري للمجتمع والبلد.

وبالإضافة إلى ذلك، تم بناء أحكام الوقف على أساس الاجتهاد ووجهات نظر العلماء لأن آيات القرآن لا تذكر بالتفصيل قانون الوقف، وهي تندرج ضمن فئة الصدقة وإنفاق المال في سبيل الله. ويوضح هذا الموقف مدى ديناميكية الشريعة فيما يتعلق بالوقف، ويمكن قبول اجتهاد الفقهاء للإجابة على القضايا المعاصرة المتعلقة بإدارة الوقف (شريفة زبيدة، 2016).

فالقانون الموضوعي بشأن الوقف وارد في الشريعة. وتم تعريف الحكم الشرعي في قانون الأسرة الإسلامية في ولاية كلنتن لعام 2002 على أنه "القانون الشرعي وفقًا للمذهب الشافعي أو وفقًا لأي من المذاهب الحنفية أو المالكي أو الحنبلي". وتشمل الشريعة المتعلقة بالوقف مسائل مثل تعريف الوقف، وأركان الوقف، وهي الصيغة، والواقف، والموقوف عليه والموقوف، واستبدال الوقف، وصلاحيات ومسؤوليات المتولي للوقف، وما إلى ذلك. وعلى الرغم من وجود أحكام بشأن الوقف في قانون إدارة الدين الإسلامي بالولاية ، إلا أن هذه الأحكام ليست شاملة وتتطرق بشكل عام إلى سلطة المجلس الديني الإسلامي بالولاية كوصي وحيد على أموال الوقف في الدولة، ووضع أموال الوقف، والقيود المفروضة على الوقف الخاص، والقيود المفروضة على تقسيم الأصول التي يمكن وقفها.

ومن بين القضايا التي يتم مناقشتها عادة فيما يتعلق بالفقه والفتوى الوقفية هي قضايا الوقف بالممتلكات المنقولة، والوقف بالنقود، وحكم استبدال أموال الوقف، والوقف المؤقت (المعاق) الذي يشمل الأراضي المستأجرة. وقد حصلت المناقشات المتعلقة بفتوى الوقف على آراء مختلفة من المفتيين. ومع ذلك، في الإدارة والتنظيم، يتم تطبيق وجهة نظر واحدة فقط على مستوى التنفيذ لضمان تنفيذ الإدارة القانونية بشكل منظم ومتسق.

وماليزيا كدولة تتبع نظام الحكم الفيدرالي تقسّم السلطة التشريعية بين الحكومة الفيدرالية والولايات في الدستور الفيدرالي، ويتم وضع قانون الوقف في ماليزيا تحت اختصاص المجلس الديني الإسلامي للولايات ويتم تخصيص إدارته في قانون إدارة الدين الإسلامي أو قانون الشريعة الإسلامية في كل ولاية. فهناك ست ولايات التي قد أنشأت قانون الوقف الحكومي الخاص بالولاية مثل سيلانجور ونيجيري سمبيلان وملقا وبيراك وتيرينجانو وصباح. بينما الولايات الأخرى تمت تضمين الوقف في قانون إدارة الدين الإسلامي بالولاية.

فمجلس الشؤون الإسلامية والتقاليد الملايوية بولاية كلنتن من الناحية القانونية يستخدم قانون مجلس الشؤون الإسلامية والتقاليد الملايوية (كلنتن) رقم 4 لعام 1994 (المادة 61 حتى المادة 66). ويجب إحالة قضايا مثل الوقف النقدي والأراضي الوقفية والمنتجات الوقفية الجديدة إلى مكتب المفتي أولاً قبل اتخاذ أي قرار. بينما يجب الرجوع إلى القوانين ذات الصلة فيما يتعلق بالأراضي الوقفية والمالية.

أما المجلس الديني الإسلامي في نيجيري سمبيلان له بالفعل قانون الوقف الحكومي الخاص بالولاية تمت صياغته في عام 2005 ووافقت عليه مجلس النواب للولاية. حتى أن المجلس الديني الإسلامي في نيجيري سمبيلان لديه أيضًا هيئة وقفية خاصة به. وفتاوى الوقف بنيجيري سمبيلان تختلف عن الولايات الأخرى لما فيها أراضي عرفية. ولا يمكن وقف الأراضي العرفية في نيجيري سمبيلان لأنها مرتبطة بقانون الأراضي العرفية.

بالنسبة إلى المجلس الديني الإسلامي لولاية قدح فهو ينفذ قانون إدارة الشريعة الإسلامية لولاية قدح دار الأمان بدءًا من عام 2008. كما أن المجلس لا يزال في طور تنفيذ قانون الوقف ومرسوم الوقف على وجه التحديد. وفي عام 2015، تم تقديم مشروع قانون الوقف الحكومي الخاص بالولاية ولكن تم رفضه بسبب الحاجة إلى وجود هيئة وقفية قبل إنشاء قانون الوقف الحكومي بالولاية. تم منح المجلس الديني الإسلامي في ولاية قدح الإذن بإعادة صياغة قانون الوقف الحكومي المقترح فيما يتعلق بقوانين وأنظمة الوقف لإدراجها في قانون إدارة الشريعة الإسلامية في ولاية قدح. وتتضمن الفتاوى في هذه الولاية متعلقة بوقف مقابر وأراضي الوقف وصناديق الوقف.

أما شركة الوقف في بينانج تنفذ قانون الإدارة الإسلامية لولاية بينانج. وفتاوى الوقف التي تشمل ولاية بينانج تتعلق بمسألة أراضي الوقف، أي إذا كانت حكومة الولاية غير قادرة على توفير الأراضي للوقف، فيمكن لحكومة الولاية تقديم مبلغ مليون رينغيت ماليزي للشركة حتى تقوم بالبحث عن أرض بقيمة مليون رينغيت ماليزي. هذه هي إحدى الشروط التي تم إصدار فتوى بشأنها والتي يجب اتباعها.

ولدى إدارة الوقف والزكاة والحج (جوهر) سبعة أدلة إدارية، وأحدها دليل إدارة قانون الوقف. ومن وجهة نظر الفتوى المتعلقة بالوقف، فمن المعروف أن الفتاوى تختلف في كل ولاية حسب فتوى كل ولاية. وتصدر إدارة الوقف والزكاة والحج (جوهر) المنتجات فقط بالتعاون مع المجلس الديني الإسلامي وفقًا للفتوى التي وضعتها كل ولاية. وهناك 11 قرار فتوى تتعلق بالوقفات التي قررها المجلس الوطني للشؤون الإسلامية، بما في ذلك ما يتعلق بتطوير أراضي الوقف في عام 2008، وفي عام 2009 فيما يتعلق بأراضي الوقف التي تنطوي على مشاريع في إطار جوهر.

أما بالنسبة إلى وقف النور فقد واجه في المراحل الأولى من التأسيس قيودًا من الناحية القانونية. عندما أرادت J-Corp التبرع بأسهمها، لم يكن هناك نموذج أو فتوى تسمح بذلك على المستوى الوطني. ولحل هذه المشكلة، اتخذت وقف النور مبادرة مع مجلس الدين الإسلامي بولاية جوهور للحصول على مرجع وإفتاء مفتي من مجلس اجتماعات المجمع الإسلامي المصري بشأن وقف الأسهم.

ج. تطبيق الوقف الاقتصادي من خلال الإطار القانوني الحالي

تتضح من خلال الأوضاع الخاصة لكل ولاية أن الوقف الاقتصادي يمكن تطبيقها ومواءمتها بالقانون الخاص في كل ولاية. كما وافق أصحاب المصلحة على مفهوم الوقف الاقتصادي من حيث توليد الأصول وتوزيع الأرباح، ويمكن تنفيذ الوقف الاقتصادي في الولايات على أساس الإطار التشريعي الحالي من خلال نهج مناسب. وفيما يلي جدول لبعض تطبيقات الوقف الاقتصادي من قبل المؤسسات المدروسة:

الجدول 2. جدول لبعض تطبيقات الوقف الاقتصادي من قبل المؤسسات المدروسة

المؤسسة	بعض تطبيقات الوقف الاقتصادي
شعبة الوقف بإدارة الوقف والزكاة والحج (جوهر)	1. الفنادق في نيجيري سمبيلان وتيرينجانو وملقا وبيراك. 2. الإسكان في بينانج.
المجلس الديني الإسلامي بولاية قدح	1. الأعمال التجارية ببناء متجر على الأرض الموقوفة 2. قطاع الإسكان
المجلس الديني الإسلامي لولاية بينانج	1. الإسكان: مشروع وقف ستي عائشة سيبرانج جايا، وشقق وقف النور، وتلوك إير تاوار، وشقق وقف محمد هاشم، سيبرانج جايا، وشقق سيتي وحجة نورية، وسونجاي نيبونج بينانج. 2. الزراعة : مشروع زراعة الأناناس في أراضي الوقف المصري على مساحة 12 فدانًا مع أكثر من 200 شجرة هو المشروع الأول من الوقف المشترك بين المجلس الديني الإسلامي لولاية بينانج وزكاة بينانج ووقف بينانج والهيئة الصناعية للأناناس الماليزية. 3. الصيانة: صيانة الأصول والمباني الوقفية القائمة يجب الحفاظ عليها بقيمة تزيد عن 2 مليار رينجيت ماليزي.
مؤسسة الوقف الماليزية بكوالا لمبور	الضيافة: فندق بانتاي بوتيري، تانجونج كلينج، ملقا؛ وفندق سيري واريسان، تايبينج، بيراك؛ وفندق جراند بوتيري، كوالا ترينجانو
المجلس الديني الإسلامي في نيجري سمبيلان	1. قطاع الاستثمار

	2. القطاع الزراعي 3. قطاع الإسكان
وقف النور بجوهور	1. قطاع الأعمال التجارية بتمويل الأموال التجارية من خلال قروض ائتمانية وعقود التمويل المقدمة في شكل متوافق مع الشريعة الإسلامية 2. برنامج تنمية الأعمال الميكرو
مجلس الشؤون الإسلامية والتقاليد الملايوية بولاية كلنتن	1. قطاع الأعمال التجارية ببناء بازار الوقف الشعبي 2. قطاع الزراعة بتأجير الأراضي للأنشطة الزراعية وزراعة جوز الهند والبطيخ

المصدر: نتائج المقابلة البحثية

وفيما يلي نموذج الوقف الاقتصادي في إطار القوانين القائمة بالولايات:

الجدول 3. نموذج الوقف الاقتصادي في إطار القوانين القائمة

القطاع	النموذج
الزراعة	يمكن تنفيذ نموذج الوقف الاقتصادي في هذا القطاع بعدة طرق، من بينها: 1- تتبرع الحكومة بالأراضي الزراعية لمشروع زراعي واحد يعتبر مناسبًا بناءً على موقع الأرض ودراسة السوق من قبل الجهات المختصة. ويمكن زراعة الأرض المتبرع بها باستخدام صندوق الوقف لمجلس الدين الإسلامي بالولاية أو الشركات. ويمكن تعيين وزارة الزراعة كمستشار لهذا المشروع. ويتم استخدام الأرباح من المنتجات الزراعية لتنمية الأمة في مختلف القطاعات. 2- فتح وقف الأرض لشراء الأراضي الزراعية أو المحاصيل الأساسية. ويجوز للواقف شراء الأراضي أو فروع الأشجار التي توقف فيما بعد. ويمكن تنفيذ هذا المشروع الزراعي بالتعاون مع وزارة الزراعة بالولاية. ويتم استخدام الأرباح من المنتجات الزراعية لتنمية الأمة في مختلف القطاعات. 3- تطوير أراضي الوقف المهجورة من خلال زراعة المشاريع الزراعية التي يمكن أن يقوم بها المجلس الديني الإسلامي بالولاية بالشراكة مع الأطراف ذات

	الصلة. ويتم استخدام الأرباح من المنتجات الزراعية لتنمية الأمة في مختلف القطاعات.
الضيافة	تتبرع الحكومة للولاية بالأراضي أو المباني المهجورة أو أن توفر المجلس الديني الإسلامي أراضي الوقف المهجورة لتطوير الفنادق. ويمكن الحصول على مخصصات مالية لتطوير الفندق من إدارة الوقف والحج والزكاة الماليزية (جوهر). ويمكن لهذا المشروع أن يفتح فرص عمل بالإضافة إلى توليد الأرباح التي يمكن إعادة توزيعها واستخدامها لتنمية الأمة في مختلف القطاعات.
الأعمال التجارية أو الصناعة الصغيرة والمتوسطة	يمكن تنفيذ نموذج الوقف الاقتصادي في هذا القطاع بعدة طرق. من بينها: 1- تتبرع حكومة الولاية بأرض لبناء مصنع. ويمكن الحصول على بناء مبنى المصنع من أموال الوقف للمجلس الديني الإسلامي أو الشركات. ويتم تنفيذ عمليات المصنع من قبل الشركات التي لديها مهارات في المجالات ذات الصلة. ويتم استخدام أرباح الشركة لتنمية الأمة في مختلف القطاعات. 2- فتح قطع الأرض الوقفية للشراء للمجتمع والشركات المشتركة. ويتم التبرع بالأرض المشتراة. وبالمثل، لبناء مبنى، تُفتح فرص الوقف أمام المجتمع والشركات. بعد بناء أرض ومصنع، يجب تعيين شركة بالتعاون مع المجلس الديني الإسلامي لإدارة عمليات المصنع. ويتم استخدام أرباح الشركة لتنمية الأمة في مختلف القطاعات. 3- تطوير أراضي الوقف المتروكة في مناطق مختلفة من خلال بناء مصانع الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي يمكن أن تعمل بها المجلس الديني الإسلامي مع الأطراف ذات الصلة. ويتم استخدام أرباح الشركة لتنمية الأمة في مختلف القطاعات.
الإسكان	يمكن تنفيذ نموذج الوقف الاقتصادي في هذا القطاع بعدة طرق. من بينها: 1- تتبرع حكومة الولاية بالأراضي لمشروع الإسكان. ويمكن للشقق أو المنازل المتجاورة التي سيتم بناؤها باستخدام صندوق الوقف لمجلس الدين الإسلامي للولاية أو الشركات. ويمكن إدارة بناء وصيانة مشاريع الإسكان من قبل شركات التطوير التي لديها خبرة في هذا المجال. ويتم استخدام الأرباح الناتجة عن تأجير المبنى لتنمية الأمة في مختلف القطاعات.

	2- بيع قطع الأراضي الوقفية وتخصيصها لمشاريع الإسكان. لبناء شقق أو منازل متجاورة، ويمكن استخدام صندوق الوقف أو الشركات. ويمكن تعيين مطورين ذوي خبرة لبناء وصيانة المشروع السكني. ويتم استخدام الأرباح الناتجة عن تأجير المبنى لتنمية الأمة في مختلف القطاعات. 3- تطوير أراضي الوقف المهجورة بمشاريع الإسكان. ويمكن أن تعمل مجلس الدين الإسلامي مع الأطراف ذات الصلة. ويتم استخدام الأرباح الناتجة عن تأجير المبنى لتنمية الأمة في مختلف القطاعات.
العقارات	يمكن تنفيذ نموذج الوقف الاقتصادي في هذا القطاع بعدة طرق. من بينها: 1- استخدام طريقة الاستبدال لبيع أراضي الوقف الموجودة في أماكن غير استراتيجية للتطوير حتى يتمكن استخدام ثمن بيع أراضي الوقف لشراء الأراضي في مناطق أخرى أكثر استراتيجية لتطويرها من أجل توليد موارد اقتصادية وقفية، وكذلك تعيين مطورين من ذوي الخبرة في تنمية أراضي الوقف المهجورة.

المصدر: نتائج المقابلة البحثية

خلاصة البحث

خلاصة البحث أنه يمكن بناء نموذج اقتصادي للوقف وتنفيذه من قبل المجلس الديني الإسلامي في الإطار التشريعي الحالي في ولاياتهم. وتم تنفيذ استخدام أصول الوقف في القطاع الاقتصادي من قبل عدة ولايات مختلفة بغض النظر عن الإطار التشريعي المطبق، سواء في شكل قانون الإدارة الإسلامية أو قانون الوقف الحكومي على وجه التحديد. ولا يحسب عدم وجود قانون الوقف الحكومي بالولاية عقبة رئيسية أمام تنفيذ ابتكارات منتجات الوقف، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال نجاح إدارة الوقف في بينانغ وجوهور.

ومن خلال تنفيذ الوقف الاقتصادي، يمكن للأصول الوقفية المتبرع بها أن تولد فوائدها بشكل مستمر ويمكن استخدام أرباحها لتنمية الأمة في مختلف القطاعات.

ولإنجاح الوقف الاقتصادي في المستقبل كنموذج للتنمية المستدامة للأمة، تُقترح مراعاة المقترحات التالية:

1. تمكين مؤسسات الوقف من خلال تحسين هيكل إدارة الوقف من وحدة واحدة إلى قسم يضم عددًا أكبر من الموظفين في مختلف الوحدات مثل التسويق والاستثمار وتطوير أصول الوقف والبحث والإدارة المالية وغيرها.

2. جعل المساجد والمؤسسات والمدارس كمركز لتنمية الوقف الاقتصادي. يمكن تطوير مركز الوقف هذا بمفهوم التكامل بين الوقف الاقتصادي والمدارس والمساجد والأعمال التجارية.
3. تعزيز حملات التوعية والندوات للمجتمع سواء كانوا موظفين حكوميين أو أفرادًا من عامة الشعب لإعطاء فهم أوضح حول أهمية الوقف ومختلف النماذج التي أبرزتها مختلف الأطراف بما في ذلك من الشركات مثل البنوك الإسلامية.
4. إدراج تعليم الوقف في منهج التربية الإسلامية في المدارس الثانوية ومؤسسات التعليم العالي حتى يتعرض الطلاب لممارسة الوقف من البداية. وبهذا الفهم، سيصبح الوقف ثقافة تُنفذ بقوة كما كان الوقف ثقافة في المجتمع الإسلامي في عهد الدولة العثمانية.
5. إنشاء أصول وقفية جديدة يتم تطويرها من الأصول الوقفية الحالية، سواء من خلال الاستبدال أو الأعمال التجارية أو الاستثمار أو الإيجار وغيرها، وإدراجها في صندوق الوقف أو صندوق أموال الوقف لتنمية الأمة في مختلف القطاعات.
6. إنشاء وقف أسهم الشركات التجارية ووقف الصكوك لتطوير العقارات الوقفية القائمة لتكون أكثر تجارية وازدهارًا.
7. استثمار أصول الوقف من قبل الحكومة أو الشركة المرتبطة بالحكومة في القطاعات التي تم تحديدها على أنها قادرة على تحقيق أقصى قدر من الأرباح والأقل خطورة مثل قطاع احتياجات السكان الأساسية.
8. استثمار أرباح الوقف الاقتصادي بشكل مستمر لتوليد الأرباح في القطاع الاقتصادي واستخدام الأرباح ومنافع الوقف في قطاعات أخرى مثل القطاعات الروحية والخيرية والاجتماعية والتعليمية.
9. الاستفادة من فوائد الوقف الاقتصادي لغير المسلمين بشكل أكبر لأغراض الدعوة الإسلامية.
10. توزيع فوائد الوقف الاقتصادي على مؤسسات التعليم العالي على المستوى الوطني على نطاق أوسع بحيث يكون لها تأثير واضح على تنمية الأمة بشكل مستدام.

وأخيراً، تظهر الاستنتاجات المهمة من هذه الدراسة أن تنفيذ الوقف الاقتصادي مهم لضمان أن أصول الوقف يمكن أن تعود بالفائدة بشكل مستمر على تنمية الأمة بشكل مستدام. ومهما كانت التحديات التي تواجهها كل ولاية في تنفيذ الوقف الاقتصادي فإن هناك فرص متاحة لتطبيقه في ولايات ماليزيا من خلال الإطار التشريعي الحالي.

المراجع

Ab Rahman, Asmak (2009), Peranan Wakaf dalam Pembangunan Ekonomi Ummah dan

Aplikasinya di Malaysia, 133

Abdul Ghani, Hamidi (2013) Kertas Khas - Saham Wakaf Menurut Perspektif Islam: Ke Arah Pelaksanaannya di Negeri Kelantan. Jurnal KIAS, Bil. 8, Disember 2013, h.229-254.

Best, J.W & Kahn, J.V. (2003), Research in Education. Boston: Allyn and Bacon.

Enakmen Majlis Agama Islam dan Adat Istiadat Melayu (Kelantan) No.4 Tahun 1994

Enakmen Pentadbiran Agama Islam (Negeri Selangor) 2003

Hashim, Hydzulkifli & Ab. Rahman, Asmak (2012), "Pengurusan Pembangunan Harta Wakaf: Pengalaman Majlis Agama Islam Negeri Pulau Pinang (MAINPP) Terhadap Wakaf Seetee Aishah", IJMS 19 (2), 103–123

Long, Ahmad Sunawari (2009), Pengenalan Metodologi Penyelidikan Pengajian Islam. Jabatan Usuluddin Fakulti Pengajian Islam UKM.

Mohamed, N. A., Saleh, M., Saufi, S., Ghani, H. A., & Noor, S. (2021) Laporan Penyelidikan Wakaf Ekonomi Sebagai Model Baharu Pembangunan Ummah Secara Mampan.

Mujiburrahman Muhammad Saleh, Nurul Akma Mohamed, Hamidi Abdul Ghani, & Suraini Saufi. (2024). Potensi Pelaksanaan Wakaf Ekonomi di Negeri Kelantan: Satu Tinjauan Awal: Potential Implementation of Economic Waqf in the State of Kelantan: A Preliminary Survey. *RABBANICA - Journal of Revealed Knowledge*, *5*(2), 223-241. https://ejournals.kias.edu.my/index.php/rabbanica/article/view/339

Othman, Mahmud Saedon Awang (1998)," Peranan Wakaf Di Dalam Pembangunan Ummah. Dalam Ahmad Ibrahim et.al. (ed), "Al-*Ahkam Jilid 6 Undang-Undang Keluarga dan PentadbiranWakaf"* Kuala Lumpur: Dewan Bahasa dan Pustaka, h 163-164

Saufi, S., Mohamed, N. A., Saleh, M., Abdul Ghani, H., & Noor, S. (2021). Hubungan Tahap Kefahaman Masyarakat Terhadap Sumbangan Wakaf Dengan Kepercayaan Terhadap Institusi Pengurusan Wakaf Di Malaysia: (Relationship Between The Level Of Community Understanding Of Wakaf Contribution And Belief In Wakaf Management Institutions In Malaysia). *International Journal of Mosque, Zakat And Waqaf Management (Al-Mimbar)*, *1*(2), 50–60. https://doi.org/10.53840/almimbar.v1i2.24

Saufi, S., Mohamed, N. A., Saleh, M., Abdul Ghani, H., & Noor, S. (2021). Kajian Terhadap Kepercayaan Masyarakat Terhadap Institusi Pengurusan Waqaf di Malaysia. *RABBANICA - Journal of Revealed Knowledge*, *2*(2), 83 - 96. Retrieved from https://www.ejournals.kias.edu.my/index.php/rabbanica/article/view/193

Shakrani, Mohd Saharudin, Noor, Mohd Saifol Zamzuri, Ali, Jamal (2003) Tinjauan Isu-isu Yang Membataskan Penggunaan Wakaf Dalam Pembangunan Ekonomi Ummah di Malaysia, Jurnal Syariah, 11: 2 (2003) h. 73-9

Syed Abdul Kader, Sharifah Zubaidah (2016). "Kerangka Undang-undang Pengurusan Wakaf di Malaysia: Ke Arah Keseragaman Undang-undang." KANUN, Jurnal Undang-undang Malaysia, Jld. 28, Bil. 1, Januari (2016). ISSN 0128-2670, Kuala Lumpur: Dewan Bahasa dan Pustaka.

Waqaf an-Nur Corporation Berhad. 2013. Laporan Tahunan.